نحو سياسات إقتصادية مقترحة لتنمية التجارة البينية لدول المغرب العربي

أ.د/ طارق مصطفى محمد غلوش

أستاذ الإقتصاد

عميد كلية التجارة – جامعة المنصورة

أ.د/ محمد حامد محمد الزهار

أستاذ الإقتصاد

كلية التجارة – جامعة المنصورة

الدكتور/ موسى جويفل سلمى

مدرس الإقتصاد

كلية التجارة – جامعة المنصورة

مصطفى علي أحمد أبوعائشة

مدرس مساعد بقسم الإقتصاد

كلية الإقتصاد/ جامعة سبها– ليبيا

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة إقتراح سياسات إقتصادية ملائمة لتنمية وتطوير التجارة البينية لدول المغرب العربي وذلك من خلال الوقوف على نمط توزيع الموارد الإقتصادية بين مختلف دول المنطقة وإمكانية الأخذ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل فيما بينها. إضافةً إلى محاولة قياس أهم محددات التجارة البينية لدول المغرب العربي، وإبراز أهم العقبات والعراقيل التي تحد من قدرة إقتصادات دول المنطقة على تنمية تجارتها البينية والوصول بمعدلات التبادل التجاري البيني إلى مستويات مُرضية قياساً بما تملكه من إمكانات وموارد تؤهلها لإتخاذ خطوات هامة وفعالة في سبيل تحقيق تكاملها الإقتصاد المنشود في ظل التحولات المتسارعة على المستوى الإقليمي والدولي وما قد ينتج عنها من تكتلات قد تعجز دول المغرب العربي عن الإندماج بها أومجاراتها ما لم تتخذ خطوات هامة وضرورية تهدف إلى إقامة تكتل إقتصادي موحد لمجابهة مختلف التكتلات الإقليمية والدولية.

Abstract:

The research aims to try to propose appropriate policies for the development of intra-regional trade for the Arab Maghreb countries, by standing on the pattern of the distribution of economic resources among the various countries of the region and the possibility of adopting the principle of specialization and division of labor among them, in addition to trying to measure the most important determinants of intra-regional trade for the countries of the Maghreb, and to highlight The most important obstacles and obstacles that limit the ability of the economies of the countries of the region to develop their inter-trade and reach the rates of inter-trade exchange to satisfactory levels in comparison with the capabilities and resources they possess that qualify them to take important and effective steps towards achieving their desired economic integration, especially in light of the rapid transformations at the regional and international levels and what It may result in blocs that the Arab Maghreb countries may be unable to integrate with or keep pace with unless they take important and necessary steps aimed at establishing a unified economic bloc to confront the various regional and international blocs.

مقدمة:

تلعب التجارة البينية دوراً متنامياً في تعزيز إقتصادات العديد من التكتلات الإقليمية والدولية خاصةً في ضوء سياسات تحرير الأسواق والإنفتاح التجاري الدولي. فقد ساد خلال السنوات الأخيرة إتجاه قوي نحو التكامل الإقتصادي الإقليمي كخيار إستراتيجي تلجأ إليه الكثير من الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية وزيادة مستويات التعاون الإقتصادي فيما بينها، وقد شمل هذا الإتجاه البلدان المتقدمة والنامية على حدأ سواء.

ومما لاشك فيه أن دول المغرب العربي ليست بمعزل عن التطورات العالمية المتسارعة والمتلاحقة، ففي سياق إقتصادي يتصف بالإتجاه المتزايد نحو التكتل والإندماج والإنفتاح أكثر على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال وجدت هذه الدول نفسها غير قادرة على مواجهة المنافسة الشديدة التي تميزت بها الأسواق العالمية كنتيجة لتواضع حجم تجارتها البينية، الأمر الذي زاد من تبعيتها وإرتباط إقتصاداتها بتكتلات أخرى عديدة في مقدمتها الإتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من أن دول المغرب العربي تمتلك مكانة إقتصادية واستراتيجية بين دول العالم بما تملكه من إمكانات وموارد طبيعية وبشرية تمكنها من أن تلعب دوراً رئيسياً على صعيد التجارة العالمية،

بالاضافة الى توافر الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لتكثيف معدلات التبادل التجاري بينها من خلال الإتفاقيات المختلفة، إلا أن وجود العديد من العوائق حال دون الوصول بهذا التبادل الى المستويات المطلوبة، الأمر الذي يُحتم على تلك البلدان العمل وبشكل أكثر جدية على تحسين معدلات أداء إقتصاداتها الوطنية كلاً على حده كخطوة أولى وهامة لزيادة تنويع صادراتها وتقليل الإعتماد على الموارد الأولية بما يحفز مستويات تبادلها التجاري البيني.

1- مشكلة البحث:

إن مساعي تنمية وتطوير التجارة البينية لدول المغرب العربي لا تزال مستمرة ومنذ عقود مضت، ولعل ذلك يبرز جلياً في العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الإقتصادية الإقليمية الموقعة بين مختلف دول المنطقة، كإتفاقية إقامة منطقة تبادل تجاري حرة بين دول المغرب العربي، وإتفاقية الإتحاد الجمركي، والسوق المغاربية المشتركة، إضافةً إلى تأسيس إتحاد دول المغرب العربي والذي سعى بالأساس إلى تنسيق وموائمة خطط التنمية وتعزيز العلاقات التجارية لدول المنطقة ككل. ولكن التساؤل الأكثر إلحاحاً يكمُن في مدى إمكانية إقامة تعاون تجاري مُثمر بين مختلف بلدان المغرب العربي ينطلق من سياسات وطنية تعمل على تشخيص أهم العراقيل والمعوقات التي حالت دون تحقيق الإندماج الإقليمي المطلوب طيلة العقود الماضية بما يكفل المساهمة الإيجابية والفاعلة في أي مبادرات تهدف إلى رفع مستوى التعاون الإقتصادي الإقليمي.

2- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الدور الهام الذي تلعبه التجارة البينية بإعتبارها أحد أهم ركائز التكامل الإقتصادي في ظل تزايد التكتلات والمنظمات الإقتصادية الساعية إلى خدمة شعوبها وزيادة معدلات نموها وإزدهارها خاصةً في ضوء سياسات تحرير الأسواق والإتجاه المتزايد نحو الإنفتاح التجاري الدولي.

3- هدف البحث:

محاولة إقتراح السياسات الإقتصادية الملائمة والتي من شأنها العمل على تنمية وتطوير التجارة البينية بين مختلف بلدان المغرب العربي بما يدعم ويعزز من دور التجارة البينية في دعم التكامل الإقتصادي لدول المنطقة.

4- حدود البحث

1- حدود مكانية: وتتمثل في تحليل الواقع الإقتصادي القائم بدول المغرب العربي ككل (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا).

2- حدود زمانية: تسعى هذه الدراسة إلى محاولة قياس أهم محددات التجارة البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2018).

5- محتويات البحث:

يتم عرض بقية محتويات البحث وفقاً للتتابع التالي:

أولاً- مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها البينية.

ثانياً- نمط توزيع الموارد بين دول المغرب العربي كمحدد للتخصص وتقسيم العمل فيما بينها.

ثالثاً- قياس أهم محددات التجارة البينية لدول المغرب العربي.

رابعاً- سياسات تنمية التجارة البينية لدول المغرب العربي .

خامساً- النتائج والتوصيات.

وأخيراً المراجع.

أولاً- مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها البينية:

ينصرف مفهوم التجارة الخارجية (Foreign Trade) بالمعنى الضيق إلى عمليات تبادل السلع وتأدية وتلقي الخدمات التي تتم بين أطراف يقيمون في دول مختلفة، سواء كانت هذه الأطراف حكومات أو هيئات، أو مؤسسات عامة، أو أفراد عاديين، أو مشروعات خاصة. ويطلق على عملية بيع السلع أو تأدية الخدمات في هذا المجال بـ (الصادرات) وعلى عملية شراء السلع أو تلقي الخدمات بـ (الواردات) وهي تشمل كافة أنواع السلع سواءً كانت سلع إستهلاكية، أووسيطة، أورأسمالية. كما يمكن النظر إلى التجارة الخارجية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) السلعية المنظورة والتي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في ظل التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة، وكتلة التدفقات (الصادرات والواردات) الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه

وخدمات التأمين الدولي، وحركة السفر والسياحة العالمية، والخدمات المصرفية الدولية، وحقوق نقل الملكية الفكرية، وكذلك نقل التكنولوجيا من ناحية أخرى.

وتبرز أهمية التجارة الخارجية بالأساس في كونها تسمح بالتخصص في إنتاج السلع التي يتناسب إنتاجها مع الموارد الموجودة. وتستفيد مختلف البلدان من التجارة الخارجية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، بالإضافة إلى الحصول على السلع الأقل تكلفة والتي ينتجها الأخرون.

أما فيما يتعلق بالأهمية البينية للتجارة الخارجية فتتمثل في كونها إنعكاس طبيعي لإختلاف القدرات الإنتاجية بين مختلف الدول نتيجة لإختلاف أنماط توزيع الموارد الإقتصادية والتقنيات الإنتاجية ومدى تطورها والتي تؤدي بلا شك إلى إختلاف تكاليف الإنتاج، الأمر الذي دفع بإتجاه التخصص في الإنتاج بحيث تسعى الدول إلى إنتاج السلع التي تتميز بإنخفاض تكاليف إنتاجها، وإستيراد تلك التي تكون تكاليف إنتاجها مرتفعة وبالتالي فإن المكاسب من التخصص واضحة وأن التجارة البينية تنجم بالأساس من عدم توافر عناصر الإنتاج مما يدفع بالدول إلى الإتجاه نحو إستيراد السلع التي لا تتوافر عناصر إنتاجها بالداخل أو أن تكاليف إنتاجها باهظة، وتصدر بالمقابل تلك السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة. بالإضافة إلى ذلك فإن إختلاف التكنولوجيا والفن الإنتاجي المستخدم ومستوى مهارة الإيدي العاملة تعتبر جميعها من الأمور الحيوية والهامة التي أدت إلى تشجيع إقامة تكتلات إقتصادية بينية تدعم الإستفادة من تباين هياكل التصدير وإختلاف أنماط الإنتاج بين مختلف الدول الأعضاء بما يضمن تحسين مستويات تبادلها التجاري البيني. وبشكل عام يمكن القول بأن التجارة البينية تعتبر من أهم الركائز التي تُبنى عليها إقتصادات العديد من التكتلات الإقليمية والدولية بإعتبارها تمثل مصدراً هاماً من مصادر الدخل من العملة الصعبة وذلك من خلال التوسع في عمليات التبادل التجاري البيني. فالتجارة البينية تعتبر جسراً للتعامل بين مختلف البلدان خصوصاً النامية منها والتي أدركت الدور الفعال الذي تلعبه التجارة في تقويم الإقتصادات الوطنية.

ثانياً- نمط توزيع الموارد بين دول المغرب العربي كمحدد للتخصص وتقسيم العمل:

تسيطر الهيدروكربونات على الإقتصاد الليبي بشكل كبير وتساهم بأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ومايقارب من 95% من الصادرات، ومايزيد عن 90% من الإيرادات الحكومية. وتحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظراً لإمتلاكها لما يقارب3.5% من إحتياطات النفط الخام المثبتة. وتشير التقديرات إلى أن الإحتياطيات النفطية المؤكدة تبلغ مايقارب من 39 مليار برميل، كما تبلغ إحتياطيات

الغاز الطبيعي مايقارب من 52 تريليون قدم مكعب. بالإضافة إلى ذلك تتمتع البلد بموارد جيولوجية طبيعية كبيرة، فإلى جانب النفط والغاز هناك العديد من المعادن مثل الحديد، الجبس، السيليكات، الفوسفات، والحجر الجيري. أما فيما يتعلق بالموارد الأخرى فتشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا حوالي7% من إجمالي المساحة الجغرافية، إلا أن ماتم إستغلاله بالفعل من هذه الأراضي لايتجاوز 1.03% فقط. وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية في (القمح والشعير، العنب، التمور، اللوز، والبرتقال) بالإضافة إلى محاصيل الزيتون والتي يقدر إنتاجها السنوي بمعدل 160 ألف طن. كما توجد العديد من الأصناف المختلفة من أشجار النخيل والتي تحوي أكثر من 400 صنف من التمور. وبالإضافة إلى الموارد الزراعية تمثل الثروة الحيوانية أيضا أهمية نسبية للإقتصاد الليبي حيث يتم إستيراد كميات قليلة فقط من اللحوم والحليب الجاف لسد النقص في إحتاجات السوق المحلي، إلا أن قطاع الثروة الحيوانية يعتمد بشكل كبير على الواردات المُدعمة من علف الحيوانات. وإلى جانب ذلك تمتلك ليبيا أيضاً شواطئ تمتد على مساحة كبيرة جداً على ضفاف البحر المتوسط والتي تصل إلى قرابة الألفي كيلومتر مربع، وتحتوي على مايزيد عن مائة صنف من الأسماك، ما يمثل ثروة حقيقية داعمة للإقتصاد الوطني إذا ما تم إستغلالها الإستغلال الأمثل.

فيما يتعلق بتونس، يعتبر الاقتصاد التونسي إقتصاد متنوع نسبياً لكنه يعتمد إلى حد كبير على الموارد الطبيعية. ويساهم القطاع الزراعي في المتوسط بحوالي 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يستوعب هذا القطاع حوالي (14-16٪) من إجمالي العمالة، ويعتمد القطاع الزراعي في تونس بشكل أساسي على زراعة الأشجار (الزيتون، الثمور، والحمضيات). وتعد تونس ثالث أكبر منتج لزيت الزيتون على مستوى العالم (بعد إسبانيا وإيطاليا)، ويعتبر أهم صادراتها الفلاحية ويمثل 44٪ من إجمالي هذه الصادرات. كما يعتمد الإقتصاد التونسي بدرجة كبيرة ايضاً على الصيد البحري والذي يساهم بنسبة 13٪ من إجمالي الناتج المحلي و يعتبر مصدراً مهماً للعملات الأجنبية. وقد إتجهت تونس مؤخراً إلى إقامة العديد من المزارع لتربية الأسماك ضمن إستراتيجية وطنية لتطوير الإستزراع المائي. ويمكن القول بأن إعتماد الإقتصاد التونسي على مواردي الزراعة والثروة البحرية شكل رافداً حقيقياً لدعم قيام العديد من الصناعات الوطنية، حيث تُعد صناعة الأغذية (تعليب الأسماك، وإنتاج الفواكه والخضروات، ومصانع الزيوت) ثاني أكبر صناعة من حيث الإنتاج والقيمة المضافة وتساهم بحوالي 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى الموارد السابقة يعتبر الفوسفات أيضاً من أهم الموارد الطبيعية في الإقتصاد التونسي، فإنتاج الفوسفات يقدر بحوالي 8 مليون طن عام 2010. وقد حلت تونس في المرتبة الخامسة من بين أكبر منتجي الفوسفات على مستوى العالم. وتستحوذ الأقاليم

الجنوبية في تونس بالإضافة إلى الفوسفات على مناجم الملح أيضاً حيث تعتبر تونس مصدراً كبيراً لإنتاج الملح، وتتركز هذه المناجم بالأساس في مناطق الشمال والوسط والجنوب الشرقي والغربي، والجدير بالذكر أن هذه السلعة مطلوبة بكثرة في الأسواق العالمية لإستخداماتها المتعددة في صناعة الأدوية، والطعام، وإذابة الثلوج، وبعض الصناعات الأخرى.

فيما مايتعلق بالجزائر، فتمثل الهيدروكربونات العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، حيث تشكل حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 60% من عائدات الميزانية، وحوالي 95٪ من عائدات التصدير. وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة لأكبر إحتياطيات الغاز الطبيعي في العالم (بما في ذلك المرتبة الثالثة لإكبر إحتياطيات الغاز الصخري) وهي سادس أكبر مصدر للغاز. وتحتل الجزائر أيضاً المرتبة السادسة عشر في احتياطيات النفط المثبتة. وتشكل صناعة النفط والغاز الدعامة الأساسية للإقتصاد الجزائري، وقد بدأ تطوير هاتين الصناعتين منذ عام 1958 بعد إكتشاف حقلي نفط وغاز عملاقين بولايتي (حاسي مسعود وحاسي الرمل) في منطقة الصحراء الشمالية. وتُعد الجزائر ثالث أكبر دولة إفريقية منتجة للنفط، كما أن لديها إحتياطي من النفط يُقدر بحوالي 12 مليار برميل. بالإضافة إلى ذلك يعتبر الفولاذ والمنتجات الزراعية المتنوعة من أهم الموارد الطبيعية في الجزائر فهي تحتل المرتبة السادسة في إنتاج البطاطس، والأولى في إنتاج البازلاء، والمرتبة الثانية في إنتاج التمور على مستوى العالم، كما تقدر مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر بأكثر من 42 مليون هكتار.

أما فيما يتعلق بالمغرب، فتعتبر الزراعة العمود الفقري للإقتصاد المغربي ويوظف هذا القطاع حوالي أربعة ملايين عامل. ويأتي الفوسفات في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث يحتل المغرب المركز الثاني عالمياً من حيث التصدير بالإضافة إلى إمتلاكه ثلث الإحتياطي العالمي منه. وتقوم على هذا المورد العديد من الصناعات المحلية خصوصاً صناعة الأسمدة الزراعية والتي تغطي كامل الإحتياجات المحلية، كما يرافق تصنيع الفوسفات أيضاً إستخراج مادة اليورانيوم والتي تبلغ مايقارب من ستة ملايين طن وهو مايعادل ضعف المخزون العالمي من هذا المورد. ويساهم قطاع الخدمات بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، والصناعة بحوالي 35%. ويعتبر المغرب أكبر مستورد للطاقة في منطقة المغرب العربي حيث يتم توفير مايقارب على 96٪ من إحتياجات المغرب من الطاقة بالإستيراد من الخارج. كما يعتبر المغرب من بين أهم الدول في قطاع المعادن على الصعيد الإفريقي حيث يصنف الأول إفريقياً من حيث إنتاج الفضة

والباريتين فقد بلغ الإنتاج من هذا الأخير نحو 76.9 مليون طن. كما يحتل المغرب المرتبة الثانية إفريقياً من حيث إنتاج الرصاص والزنك واللذان يقدران بنحو (398 و 722 ألف طن) على التوالي. ويمثل معدن الحديد أيضاً أهمية نسبية للإقتصاد المغربي حيث قُدرت كميات الإنتاج منه بنحو (798 ألف طن). بالإضافة إلى ماسبق يحتل المغرب أيضاً المرتبة الثالثة إفريقياً من حيث إنتاج معادن الكوبالت والفلورين وغيرها من المعادن الأخرى.

أما ما يخص الموارد الطبيعية في موريتانيا: فتعتبر موريتانيا بلداً قليل السكان لكنه في ذات الوقت يعتبر من البلدان الغنية بالموارد، ويمثل حلقة الوصل بين منطقة شمال أفريقيا ودول جنوب الصحراء الكبرى. وتهيمن تربية المواشي على المناطق الريفية فيه وتتركز معظم الزراعة الإنتاجية على.طول نهر السنغال على الحدود الجنوبية. وبفضل الثروات الطبيعية التي تتكون أساساً من خام الحديد، وكذلك الذهب والنفط الخام والغاز الطبيعي بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها نحو 1371 دولار أمريكي عام 2014، مقارنةً بنحو 700 دولار عام 2007، مما أدى إلى رفع موريتانيا إلى مستوى البلدان متوسطة الدخل. وتعتبر موريتانيا ثاني أكبر مصدر لخام الحديد على مستوى القارة الإفريقية ويشكل أكبر نسبة من الثروة في قطاع الموارد الإستخراجية. وتشير التقديرات إلى أن القيمة الصافية الحالية لإحتياطيات موريتانيا من الحديد تصل إلى نحو 6.5 مليار دولار، ويتوقع أن يزداد إنتاج البلاد من خام الحديد إلى نحو 35 مليون طن بحلول عام 2025.

ثالثاً- قياس أهم محددات التجارة البينية لدول المغرب العربي:

بعد تناول التأصيل النظري لمفهوم التجارة الخارجية وأهميتها البينية، وإستعراض نمط توزيع الموارد الطبيعية بمختلف بلدان المغرب العربي كمحدد للتخصص وتقسيم العمل فيما بينها، يتم تناول الدراسة الكمية لقياس أهم محددات التجارة البينية بين دول المغرب العربي وذلك من خلال إستخدام نماذج البانل.

1- وصف متغيرات الدراسة:

فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة ومصادر الحصول عليها فقد كانت على النحو التالي:

- **المتغير التابع: "Dependent Variable"**

يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في حجم التجارة البينية بين أقطار دول المغرب العربي المختلفة. وقد تم تجسيد هذا المتغير بمؤشر الصادرات والواردات البينية بين تلك الدول، ويُعد هذا المؤشر من المؤشرات المستخدمة بكثرة في مثل هكذا دراسات. وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من مصادر مختلفة تمثلت في النشرات الإحصائية الصادرة عن صندوق النقد العربي، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بمعدل التبادل التجاري داخل وخارج منطقة المغرب العربي والمنشورة على الموقع الرسمي لإتحاد دول المغرب العربي، ويرمز لهذا المتغير في هذه الدراسة بالرمز (TRADE).

• **المتغيرات المستقلة: "Independent Variables"**

وتتمثل المتغيرات المستقلة في بعض محددات التجارة البينية لأقطار المغرب العربي والتي يسعى الباحث لقياس مدى أهميتها في تفسير تدفقات التجارة البينية لهذه الدول. وقد تضمنت المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

¤ **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للأداء الإقتصادي، فكلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الإقتصاد الكلي، ومن ثم حجم الدخل الكلي، فهو الأداة الأكثر إستخداماً في قياس حجم إقتصاد بلد ما، ويُعد من المتغيرات التقليدية في مختلف الدراسات الإقتصادية. ويتوقع وفقاً للنظرية الإقتصادية أن تكون علاقته بالمتغير التابع علاقة طردية ما يعني تأثيره إيجابياً على حجم التجارة البينية لدول الدراسة. وقد تم تمثيل هذا المتغير بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقوماً بالدولار الأمريكي. وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي، بالإضافة إلى النشرات الدورية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ويرمز له بالرمز (GDP).

¤ **سعر الصرف:** ويعتبر من المتغيرات التي يتوقع أن تؤثر في تدفقات التجارة البينية لدول الدراسة. وقد إستُخدم سعر الصرف للعملات الوطنية مع الدولار الأمريكي كمؤشر على هذا المتغير، وذلك لأن أسعار الصرف لعملات دول المغرب العربي تتأثر إلى حد بعيد بعلاقة كل منها بالدولار الأمريكي. ويتوقع أن تكون علاقة هذا المتغير بالمتغير التابع علاقة عكسية. وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من قاعدة البيانات الإقتصادية الإحصائية لصندوق النقد العربي، بالإضافة إلى نشرات مصرف ليبيا المركزي، ويرمز له في هذه الدراسة بالرمز (V).

¤ **إجمالي عدد السكان:** يعتبر النمو السكاني عنصراً أساسياً في عملية النمو الإقتصادي في صورة رأس مال بشري، فكلما ازداد عدد السكان في بلد ما كلما إزداد حجم العمالة النشطة والتي تمثل عاملاً مهماً من عوامل الإنتاج. كما أن زيادة عدد السكان يتبعها بالضرورة زيادة في الاستهلاك، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على حجم ومعدلات التبادل التجاري لأي بلد. وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank Data) بالإضافة إلى بعض المصادر الوطنية الأخرى كالنشرات الإقتصادية الفصلية لمصرف ليبيا المركزي، ويرمز لهذا المتغير بالرمز (pop).

¤ **معدل التضخم:** ويعتبر هذا المتغير من المتغيرات المهمة والمؤثرة على حجم التجارة البينية بين مختلف الدول، وقد تم تجسيد هذا المتغير بالرقم القياسي لإسعار المستهلك. ويتوقع وفقاً للنظرية الإقتصادية أن تكون علاقته بالتجارة البينية علاقة عكسية. وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من عدة مصادر تمثلت في بيانات البنك الدولي، بالإضافة إلى المصادر الوطنية كالنشرات الدورية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، ويرمز لمعدل التضخم في هذه الدراسة بالرمز (inf).

بالإضافة إلى المتغيرات السابقة قام الباحث بتضمين عدد من المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) لنموذج الدراسة وذلك من أجل تقييم أثر الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية والإقليمية وإنعكاس ذلك على معدلات التدفق التجاري البيني لدول الدراسة. وقد تم إستخدام هذا الأسلوب بكثرة في مثل هذه الدراسات، فقد إتجهت العديد من الدراسات إلى تقدير الأثار التجارية للإتفاقيات الإقليمية للتجارة كالمجموعة الأوروبية، وتكتل دول أمريكا الشمالية، ومنطقة أسيا والمحيط الهادي، وذلك من خلال إعتماد عدد من المتغيرات الوهمية بالنموذج تأخذ القيمة (1) إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الإتفاقية، والقيمة (0) لما عدا ذلك.

وقد حاولت الدراسة في هذا السياق تقييم مدى إنعكاس إنضمام دول المغرب العربي إلى بعض الإتفاقيات الدولية والإقليمية على معدلات التدفق التجاري بين هذه الدول وتحديد أي منها يصب في مصلحة التدفق التجاري بين دول المنطقة، وذلك من خلال بحث تأثير إنضمام بعض دول الدراسة الى المنظمات التجارية الدولية كمنظمة التجارة العالمية (WTO)، وكذلك أثر إنضمام بعضها الآخر إلى الإتفاقيات الإقليمية كإتفاقية أغادير (Agadir) على تدفقات التجارة البينية باعتبارهما متغيرين وهميين يأخذان القيمة (1) إذا كانت الدولة عضواً في الإتفاقية، والقيمة (0) فيما عدا ذلك.

كما حاولت الدراسة أيضاً قياس أثر عامل أخر لايقل أهمية عن العوامل السابقة والذي يتمثل في الحدود المشتركة وإيضاح ما إذا كان لهذا العامل أثر إيجابي على تدفقات التجارة بين دول الدراسة، بحيث أعتبر الإشتراك في الحدود متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت هناك حدود مشتركة، ويأخذ القيمة (0) فيما عدا ذلك ويرمز لمتغير الإشتراك في الحدود بالرمز (Border).

2- نتائج وإسقاطات الدراسة القياسية:

بعد القيام بعدة محاولات من خلال حذف المتغيرات ذات التأثير السلبي على النموذج (عدد السكان، والتضخم) وإعادة التقدير تم التوصل إلى صيغة الإنحدار الخطي بخمس متغيرات والتي تفسر حجم التجارة البينية بدلالة الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الصرف، والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاقية أغادير، بالإضافة إلى عامل الإشتراك في الحدود، ويمكن التعبير عن هذا النموذج رياضياً بالصيغة التالية:

$$Ln\ trade = B_0 + B_1\ (LNGDP) + B_2\ (LNV) + B_3\ WTO + B_4\ AGADIR + B_5\ BORDER + B_6\ (LNTRADE(-1)) + \varepsilon$$

حيث: ε هي الخطأ العشوائي.

ويوضح الجدول أدناه النتائج الخاصة بتقدير النموذج:

جدول (1) نتائج الدراسة القياسية بإستخدام برنامج Eviews10:

Dependent Variable: LNTRADE
Method: Panel Least Squares
Date: 08/26/20 Time: 20:13
Sample (adjusted): 2002 2016
Periods included: 15
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 75

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.486803	1.239240	1.183631	0.2407
LNGDP	0.818720	0.289274	2.830289	0.0061
LNV	-0.161403	0.112028	-1.440744	0.1542
WTO	-20.75098	6.080080	-3.412497	0.0011
BORD	1.712786	0.357915	4.785462	0.0000
AGADIR	21.60223	6.133416	3.522055	0.0008
D(LNTRADE(-1))	0.465877	0.098029	4.752434	0.0000

R-squared	0.866849	Mean dependent var	5.336384
Adjusted R-squared	0.855100	S.D. dependent var	2.312192
S.E. of regression	0.880152	Akaike info criterion	2.671242
Sum squared resid	52.67741	Schwarz criterion	2.887541
Log likelihood	-93.17159	Hannan-Quinn criter.	2.757608
F-statistic	73.78295	Durbin-Watson stat	2.082644
Prob(F-statistic)	0.000000		

3- تفسير النتائج:

• بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي:

فقد أخذت معلمته إشارة موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، كما سجلت إحصائية p-value قراءة قدرها (0.0061)، وهي أقل من 0.05 أي أنها ذات دلالة إحصائية، كما أن المعلمة المقدرة لهذا المتغير سجلت قيمة مقدارها (0.818720) وهي تعكس مدى قوة العلاقة والتأثير لهذا المتغير على حجم التجارة البينية.

• بالنسبة لمتغير الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (wto): فقد إرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع، مما يدل على أن توسع دول المغرب العربي في الإنضمام إلى المنظمات والإتفاقيات الدولية كمنظمة التجارة الدولية على سبيل المثال على حساب الإنضمام لتكتلات إقليمية سيكون له أثر سلبي على تدفق التجارة البينية بين هذه الدول، لأن ذلك سيرتب المزيد من الإلتزامات على هذه البلدان كنتيجة لتعدد عضويتها على المستويين الإقليمي والدولي ما قد يعرقل تدفق السلع والبضائع البينية بين دول المغرب العربي لصالح تكتلات دولية خارج المنطقة.

• بالنسبة لمتغير الإنضمام إلى إتفاقية أغادير (Agadir): كمؤشر لأهمية الإنضمام إلى الإتفاقيات التجارية الإقليمية وإنعكاس ذلك على تدفقات التجارة البينية بين دول المغرب العربي فقد كانت القيمة الإحصائية (p-value= 0.0008) وهي أقل من 5%. وبالتالي يمكن إعتبار أن متغير الإنضمام إلى إتفاقية أغادير معنوي إحصائياً ويؤثر على معدلات تدفق التجارة البينية لدول الدراسة.

• بالنسبة لمتغير أسعار الصرف (V): فقد أخذت معلمته إشارة سالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال. والتفسير الإقتصادي لهذا الإرتباط العكسي بين حجم التجارة البينية وأسعار الصرف يتمثل في تأثر معدلات أداء التجارة البينية في هذه الدول بمدى إستقرار أوتقلبات أسعار الصرف فيها. فكلما إستقرت أسعار الصرف كلما كان لذلك أثر إيجابي على معدلات أداء التجارة البينية.

• وأخيراً وفيما يتعلق بمتغير الإشتراك في الحدود: فمن خلال نتائج التقدير إرتبط هذا المتغير بعلاقة إيجابية مع حجم التجارة البينية، وقد جاءت القيمة الإحصائية (p-value= 0.0000) وهي أقل من 5% ما يعني معنوية متغير الإشتراك في الحدود من الناحية الإقتصادية، وأن تدفق التجارة بين الدول ذات الحدود المشتركة أو حتى الإقليمية منها يجب أن يكون أكبر من حجم التجارة مع الدول التي لاترتبط بحدود مشتركة. وهذا

مايتفق مع النظرية الإقتصادية ونموذج الجانبية للتجارة الدولية حيث أن ذلك من شأنه تقليل تكاليف النقل أو الشحن والتأمين، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد الأمر الذي له أثر إيجابي على سرعة وسهولة إنسياب السلع والبضائع بين الدول الحدودية مع بعضها البعض.

4- تشخيص النموذج المُقدر:

لقد تم فحص النموذج المُقدر وذلك للتأكد من جودته التفسيرية وخلوه من المشاكل القياسية التي تؤثر سلباً على جودة النموذج وقدرته على التنبؤ وذلك من خلال الاختبارات التالية:

أ- معامل التحديد (R- Squared):

بالإعتماد على نتائج التقدير الموضحة بالجدول (1) فإن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (87%) من حجم التجارة البينية، أي أن العوامل المفسرة (الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الصرف، وكذا الإنضمام إلى إتفاقية أغادير، ومنظمة التجارة العالمية، والحدود المشتركة) تفسر مانسبته 87% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (حجم التجارة البينية). أما النسبة المتبقية والتي تقدر بنحو 13% فترجع لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج، والتي من ضمنها (عدد السكان، والتضخم) والتي تم إستبعادها لإعتبارات تتعلق بالمعنوية الكلية لنموذج التقدير، وبالتالي فإن قيمة معامل التحديد هذه تعكس جودة توفيق النموذج في إختبار متغيراته.

ب- فحص استقلالية البواقي مقطعياً(تجانس تباينها):

من خصائص النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقاً له غير مرتبطة ارتباطاً مقطعياً مع قيم المتغيرات المفسرة، لأن إسقاط هذا الفرض يعني عدم تجانس تباين بواقي التقدير (heteroscedasticity) والذي من شأنه أن يؤثر سلباً على النموذج المُقدر من حيث:

1- تحيز الخطأ المعياري للمعاملات المقدرة.

2- زيف النتائج.

3- الاستنتاج الخاطئ لمعنوية المعاملات المقدرة.

ويتبين من نتائج الاختبار أدناه قبول فرض العدم H_0 حيث:

H_0: No cross section dependence in residuals

حيث سجلت قيمة (P- Value) المقترنة باختبارات : Breusch-Pagan LM

و Pesaran Scaled LM و Pesaran CD القراءات التالية:

Breusch- Pagan LM = 0.9165
Pesaran Scaled LM = 0.2269
Pesaran CD = 0.7193

وكما يتبين من نتائج الإختبارات السابقة فإن جميعها تفوق (0.05) مما يعني قبول فرض العدم أي أن البواقي ذات تباين متجانس (homoscedasticity).

ج- فحص إستقلالية البواقي عبر الزمن:

يعتبر عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (بواقي التقدير) من الفرضيات الضرورية للتصديق على جودة النموذج، ويُستخدم إختبار دربن واتسون (Durbin- Watson) لهذا الغرض، وهو اختبار إحصائي معلمي للتحقق من وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين أخطاء نموذج الانحدار حيث:

H_0 : لا يوجد إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء العشوائية للتقدير.

وهو ما يعبر عنه كما يلي:

$H_0: rho = 0$

وقد سجلت معلمة دربن واتسون قراءة قدرها (2.082644) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية(d_U) عند n=85 , K=6 والبالغة قيمته (1.857).

حيث n : عدد المشاهدات

K : عدد المعاملات المقدرة خلاف الحد الثابت.

مما يشير الى قبول فرض العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء العشوائية للتقدير.

رابعاً- سياسات تنمية التجارة البينية لدول المغرب العربي:

إضافةً إلى ما سبق يمكن القول بأن التجارة البينية لدول المغرب العربي في شكلها الراهن تحتاج إلى حزمة من الإجراءات والسياسات الفاعلة التي قد تُسهم في الرُقي بمستويات التبادل التجاري لدول المنطقة في ظل الإتجاه المتزايد لمختلف دول العالم نحو التجمعات أو التكتلات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق يحاول الباحث طرح مجموعة من السياسات والمقترحات التي قد تساعد على تنمية التبادل التجاري لدول المغرب العربي من خلال عدة محاور **ترتكز على الأتي:**

1- تحديد المسائل والاولويات التي ينبغي التصدي لها:

إن دعم وإنجاح مسار تطوير التجارة البينية لدول المغرب العربي بشكل عام يستلزم وقبل أي شئ تحديد الأولويات التي ينبغي طرحها ومناقشتها ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها، ويأتي في مقدمة تلك الأولويات وبلا شك الخلافات السياسية البينية لبعض أقطار المنطقة، والتي تمثل أحد أبرز وأهم العوامل التي

تحول دون تقدم مسار تعاونها التجاري البيني، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم العلاقات السياسية بينها وتغليب المصلحة العامة والعمل بإتجاه إيجاد الحلول الملائمة لمختلف القضايا العالقة، وإيجاد الآليات المناسبة لفض النزاعات التجارية والبث فيها، ومحاولة معالجتها داخل إطارها التجاري وبشكل عادل ومرضي لجميع الأطراف. كما يتطلب الأمر أيضاً تكثيف الجهود للتصدي لحالة عدم الإستقرار السياسي الذي تمر به بعض دول المنطقة، والعمل على دعم السلام والإستقرار فيها لتهيئة المناخ لتعميق أواصر التعاون الإقتصادي المستدام والرفع من مستواه.

2- تنمية القدرة الإنتاجية لإقتصادات دول المنطقة ودعم الخدمات اللوجستية المتصلة بالتجارة:

يُعد من المسائل المُلحة والتي تستوجب إهتماماً عاجلاً بإعتبارها محركاً أساسياً للتجارة هي العمل على تذليل كافة الصعاب أمام تنمية القدرة الإنتاجية والإبتكار والتحديث الصناعي، حيث يستحيل على أي بلد ممارسة التجارة بفعالية دون أن تتوفر لديه القدرة على الإنتاج وتحقيق قيمة مضافة لثرواته من المواد الخام، فالتركيز على عدد محدود من الصادرات والتي تتمثل في الغالب في المواد الخام والسلع الأولية لا يكفل نمواً طويل الأجل، فالمستوى المتواضع للتجارة البينية لدول المغرب العربي إنما مرده بالأساس إلى النقص في التنوع والقدرة التنافسية.

3- ضمان إستفادة كافة دول المنطقة من تعزيز فرص التبادل التجاري وعلى حدٍ سواء:

حيث أنه من الخطأ الحديث عن تعزيز التجارة البينية أو إنشاء منطقة تجارة حرة تجمع كافة دول المغرب العربي دون ضمان نتائج متساوية لجميع دول المنطقة. وذلك من خلال العمل على إيجاد آليات تعويض فعالة لتوجيه تكلفة التعديل أو الإتجاه نحو إنفتاح تجاري أكبر، ومساعدة البلدان الأقل حجماً والأكثر ضعفاً في بناء قدراتها الإنتاجية والتجارية.

4- إمكانية الأخذ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل كوسيلة لتنمية وتعزيز التجارة البينية لدول المنطقة:

يستلزم تجسيد هذا المبدأ إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي بدول المغرب العربي حتى تتمكن من الإستجابة لفائض الطلب المتوقع من البلدان الشريكة. وستكون القيمة المضافة المتأتية من تحسين مستويات التبادل ذات أهمية بالغة لإقتصادات المنطقة بإعتبارها نابعة من التبادلات المنشأة عوضاً عن تحويل بسيط للتدفقات، خصوصاً وأن الإمكانات الإقتصادية توفر أساساً جيداً يسمح بإنطلاقة قوية في إطار التنسيق والتعاون المشترك، حيث تتمتع دول المنطقة بمستوى مقبول من التنوع في هياكلها الإقتصادية (قطاع المحروقات، زراعة، موارد بحرية، سياحة وخدمات، قاعدة صناعية وغيرها) تتوزع بشكل يسمح بتكثيف المبادلات فيما بينها، وإقامة شراكات تتمتع وتستفيد من المزايا التنافسية الناجمة عن قرب هذه الأقطار من بعضها، فضلاً عن

توافر قاعدة عريضة من الموارد الطبيعية والبشرية، وبالتالي فإن تعزيز فرص تخصص كل دولة من دول المنطقة في إنتاج سلع ومنتجات تتمتع فيها بمزايا نسبية عن الدول الأخرى سيسمح لها بإيجاد سوق أوسع لتصريف منتجاتها وتشغيل الكثير من الطاقات العاطلة، الأمر الذي قد ينجم عنه إحداث قفزة نوعية في مختلف المجالات و يعود بالنفع على معدلات تبادلها التجاري.

5- إتمام المعاملات التجارية بالعملات المحلية لتجاوز مشاكل الصرف الأجنبي وبعض تصرفات الدول المهيمنة:

إن النمو المتزايد في مجال التكنولوجيا المالية يخلق بلاشك الأساس اللازم لتعميق الإندماج المالي بين بلدان المنطقة. حيث إزداد مؤخراً عدد الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية خصوصاً في المغرب وتونس والجزائر. كما وضعت كلاً من تونس والمغرب إطاراً مشتركاً لتنظيم الخدمات المالية الرقمية وتداول النقود عبر خدمات الهاتف المحمول. كما إزداد الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات بشكل كبير خلال السنوات الماضية خصوصاً في بلدان المغرب وتونس، وبدرجة أقل بالنسبة لليبيا والجزائر. ويشكل إنشاء البنك المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية والذي أسس عام 2017 خطوة هامة جداً على صعيد زيادة مستويات الإندماج المالي وإتمام مختلف التعاملات بالعملات المحلية لمختلف بلدان المغرب العربي، وقد كانت من أهم أولويات إنشاء هذا البنك تسريع وتيرة الإندماج المالي وتشجيع التجارة والإستثمار داخل المنطقة من خلال إزالة الحواجز التنظيمية والمؤسسية والتي تعوق تمويل نمو التجارة بين مختلف بلدان المغرب العربي، بما يسهم مستقبلاً في إيجاد عملة موحدة تساعد بدورها على تطوير المبادلات البينية. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الممكن ومن خلال العمل على إعادة تفعيل إتفاقية نظام المدفوعات المبرمة عام 1991 بين البنوك المركزية لدول المغرب العربي الخمس الرفع من مستوى الإندماج المالي والتغلب على مشاكل الصرف وإمكانية إتمام المعاملات التجارية بالعملات المحلية بما يدعم ويشجع على رفع مستويات التبادل التجاري لدول المنطقة.

6- تبني سياسات بديلة للسياسة العمودية للتصدير:

إن أهمية الخطوة السابقة والمتمثلة في العمل على إعادة تفعيل إتفاقية نظام المدفوعات والمبرمة بين مختلف البنوك المركزية بالإضافة إلى إنشاء البنك المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية لا تنحصر في زيادة مستويات الإندماج المالي والتغلب على مختلف مشاكل الصرف فحسب، وإنما من الممكن أن تتعدى ذلك بإعتبارها خطوة هامة جداً بإتجاه تشجيع وتهيئة الظروف الملائمة لكافة دول المنطقة على تبني سياسات بديلة لسياسة التصدير القائمة، والتي تتخذ طابعاً تقليدياً تكاد تنحصر من خلاله أغلب المعاملات التجارية لمختلف دول المنطقة مع مجموعة معينة من الدول في مقدمتها دول الإتحاد الأوروبي والصين، وبالتالي فإن القيام بهذه

الخطوة من شأنه أن يدعم إقامة وتمويل مشاريع مشتركة ويشجع على الإنفتاح التجاري ويعزز التبادل الإقليمي بدلاً من الإستمرار في إنتهاج سياسات عمودية للتصدير.

7- تعزيز فرص التجارة البينية من خلال الإهتمام بتوفير شبكة معلومات حول التجارة داخل المنطقة:

يساهم غياب عمليات مسح وتقييم الأسواق، بالإضافة إلى عدم كفاية المعلومات حول فرص التجارة والإجراءات الجمركية بصفة عامة في إرتفاع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية داخل المنطقة، الأمر الذي يدفع بالكثير من رجال الأعمال بإستثمار أموالهم في مناطق أخرى تتميز بسهولة توافر المعلومات حول ممارسة التجارة فيها. ويتطلب معالجة هذه الإشكالية العمل على إنشاء مراكز للمعلومات الحدودية وتقييم الأسواق وفرص التجارة، مما يسهل من عملية الوصول إلى المعلومات الكافية واللازمة للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وينعكس بشكل إيجابي على فرص تحسين التجارة وتعزيز التعاون الإقليمي لدول المنطقة.

8- تفعيل دور الغرف التجارية الإقليمية:

تحظى الغرف التجارية بأهمية خاصة في تنمية وتطوير معدلات التجارة بشكل عام، فهي توفر الإطار اللازم لتحقيق التواصل البناء بين رجال الأعمال والمستثمرين من مختلف البلدان، وتقديم المشورة بشأن رسوم الإستيراد والتشريعات التجارية المختلفة، كما أنها توفر قاعدة بيانات حول فرص التجارة وإمكانات الإستثمار والتبادل التجاري. كذلك ينظر إلى غرف التجارة والصناعة في كثير من الأحيان بإعتبارها وسيلة هامة لإيضاح وجهات نظر المستثمرين ورجال الأعمال، سواءً فيما يتعلق بالإستثمارات المحلية أو حتى الإقليمية والدولية منها. كما تعتبر عاملاً مساعداً على إتخاذ القرارات بشأن إختيار المشاريع والفرص الإستثمارية الناجحة بإعتبار أنها تختص بجمع ونشر المعلومات والإحصاءات المتصلة بالتجارة والصناعة وإعداد مختلف الأبحاث والدراسات المتصلة بذلك. وبالتالي فإن تفعيل دور الغرف التجارية للإطلاع بدورها في دعم التجارة على المستوى الإقليمي سيدعم بلاشك فرص الإستثمار والتبادل التجاري بين مختلف أقطار المغرب العربي. كما يجب العمل وفي ذات السياق على تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال والمستثمرين بشكل دوري بهدف تنشيط الأليات المتوفرة لتبادل التجارب والخبرات مع الإهتمام أكثر بتفعيل ماهو قائم من غرف التجارة المشتركة وجمعيات رجال الأعمال المغاربية.

خامساً- النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الورقة إلى إقتراح بعض السياسات الإقتصادية الملائمة لتنمية التجارة البينية بين دول المغرب العربي، وتوصلت إلى مايلي:

النتائج:

1- على الرغم من التنوع النسبي لإقتصادات دول المغرب العربي والذي يتجلى بوضوح في نمط توزيع الموارد بهذه البلدان، إلا أن واقع التعاون الإقتصادي فيما بينها يعكس حقيقة أن هذا التنوع لا يعتبر شرطاً كافياً لتنمية التجارة البينية مالم يصاحب ذلك رغبة صادقة في العمل الجماعي المشترك لتعزيز فرص التعاون الإقليمي.

2- أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بقياس محددات التجارة البينية لدول المغرب العربي إرتباط متغير الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية مع المتغير التابع (حجم التجارة البينية) مما يعني أن على هذه الدول أن تعمل على توظيف وإستغلال نواتجها المحلية الإجمالية في دعم ورفع مستوى الأداء التجاري البيني.

3- أظهرت نتائج الدراسة أيضاً إرتباط كلاً من متغيري الإنضمام إلى الإتفاقيات الإقليمية وكذلك متغير الإشتراك في الحدود بعلاقة طردية مع حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي.

4- كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً إرتباط متغير الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية عكسياً مع حجم التجارة البينية، الأمر الذي يحتم على دول المغرب العربي الإتجاه نحو التقليل من الإتجاهات التكتلية على المستوى الدولي والتي يشوبها الكثير من التحفظات والتركيز أكثر على تدعيم الإتفاقيات الإقليمية.

التوصيات:

1- الأخذ في الإعتبار مبدأ الواقعية والتدرج في تنفيذ السياسات المقترحة لتنمية وتطوير تجارة دول المغرب العربي البينية، والتركيز على العوامل الأساسية والهامة لإنجاحها وتحقيق النتائج المرجوة منها، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة الإنطلاق من سياسات وإستراتيجيات محلية الأهداف تسعى نحو تحسين مؤشرات أداء الإقتصادات الوطنية كخطوة ضرورية وهامة في سبيل تحقيق التنوع والتنمية المكانية.

2- بالإستناد إلى النتائج المتحصل عليها من النموذج القياسي للدراسة يتحتم على دول المغرب العربي وفي سبيل سعيها إلى تطوير وتنمية تجارتها البينية العمل على التقليل من الإتجاهات التكتلية على المستوى الدولي والتركيز كمرحلة أولى على تشجيع الإنضمام إلى إتفاقيات ومعاهدات على المستوى

الإقليمي، كذلك تشجيع الإستفادة من التقارب الجغرافي وإرتباط العديد من دول المغرب العربي بحدود مشتركة، الأمر الذي من شأنه أن يدعم الدور الذي من الممكن أن تلعبه التجارة البينية كوسيلة هامة لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة لبلدان المنطقة.

3- ضرورة العمل على إلغاء أو تقليص كافة الرسوم والضرائب ومختلف التعقيدات الإدارية عند المعابر الحدودية المشتركة، وتسهيل حركة وإنسياب السلع والبضائع وعناصر الإنتاج المختلفة.

4- الإسراع في إنشاء مؤسسات مالية مشتركة بالإضافة إلى دعم وتطوير المؤسسات القائمة منها للإطلاع بدور أكبر في دعم التجارة وتحسين مستوى التبادل والتعاون الإقتصادي لدول المنطقة.

5- ضرورة إتفاق دول المنطقة على إعتماد تعريفة جمركية خارجية مشتركة يتم تطبيقها في مختلف التعاملات التجارية مع الدول الأخرى، إضافةً إلى منح أي دولة من دول المنطقة الحق في طلب إعفاء بعض منتجاتها من أجل حماية صناعتها المحلية.

المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

بن موسى بشير (2012)، سياسات تفعيل التجارة البينية دراسة حالة دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

عبدالجليل هجيرة (2017)، العوامل المؤثرة في تنافسية الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

عبدالله شامية (2016)، الإقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، أغسطس 2016.

عيسى صالح علي وأخرون، إنخفاض أسعار النفط والتكيف الإقتصادي "حالة الإقتصاد الليبي"، مجلة جامعة بنغازي، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، 2019-2020.

فاطمة ميلاد محمد المزوغي (2017)، نحو إستراتيجية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر لتنويع القاعدة الإنتاجية والصادرات المحلية "دراسة تطبيقية على الإقتصاد الليبي" رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

محمد الفارسي وأخرون (2006)، البيئة الملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الإستثمار الأجنبي في ليبيا، طرابلس، ليبيا، 2006/2/29.

وليد عابي (2019)، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – أسطيف 1، الجزائر.

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

Abu Hatab, A. (2015). The Impact of Regional Integration on Intra-Arab Trade in Agrifood Commodities: A Panel Data Approach.

Chabbouh El Asmi, R. (2018). Trade and Conflict: The Case of the Arab Maghreb Union. Topics in Middle Eastern and North African Economies, 20(2).

Chekouri, S. M., Chibi, A., & Benbouziane, M. (2017). Algeria and the natural resource.

Ebaidalla, E. M., & Mustafa, M. E. (2018, November). Assessing the Intra-Arab Trade Integration and Potential: Evidence from Stochastic Frontier Gravity Model. In Economic Research Forum Working Papers (No. 1247).

Economic Integration In the Maghreb, World Bank, Middle East and North Africa Region, 2010.

Food and Agriculture Organization Of The United Nations (FAO): Country Profile: Libya, 2016.

Nachmany, M, Fankhauser, S., Townshend, T., Collins, M., Landesman, T, Matthews, A. & Setzer, J. (2014). The GLOBE climate legislation study: a review of climate change legislation in 66 countries.

Profile, E. C. (2005). Library of Congress Federal Research, Country Profile: Libya.

United Nations: Economic Commission for Africa Office for North Africa: The green economy in Tunisia, 2015.

Zannou, A. (2010). Determinants of intra-ECOWAS trade flows. African Journal of Business Management, 4(5).

جامعة حلوان
Helwan University
كلية التجارة وإدارة الأعمال
قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية

بحث بعنوان

أثر اقتصاديات التعليم العالي على التنمية الشاملة

"إشارة خاصة لمصر"

The Impact Economics of Higher Education On Inclusive development

"Special Reference to Egypt"

إعداد

محمد محمود عبد المعطى عبد القادر[1]

إشراف

الأستاذ الدكتور
سميه أحمد علي عبد المولى
أستاذ الاقتصاد

الدكتور
جيهان محمد السيد
أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

القاهرة

٢٠٢١

١ باحث دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
Email: Mohamedaa222@gmail.com Mobile: 01223770400